Upper Egypt Mills Company
ISO 9001/2008
14001/2004
J . S . C

شركة مطاحن مصر العليا
شركة مساهمة مصرية
القطاع المالـى

السـادة / البورصـة المصريـة .

تحيـة طيبـه.... وبعـد

** نتشرف بأن نـرفق طيه تقرير السيد / مراقب حسابات الجهاز المركزى للمحاسبات عـن القـوائم الماليـة المجمعـة فى ٢٠٢٤/٣/٣١ .

وتفضلـوا بقبـول وافـر الاحتـرام،،،

تحريراً في : /٦/٢٠٢٤
* الزهـراء *

رئـيس القطـاع المالى
[محاسـب/ أشرف محمد عثمان]

مقر إدارة الشركة الرئيسى : سوهاج شارع الترعة الجرجاوية ت : ٢٣٢٣٠٩٧ /٠٩٣ - ٢١٢٦٨٢٣ /٠٩٣- ٢١٢٦٨٦٨ /٠٩٣-ت . ف : ٢١٢٦٤٩٥ /٠٩٣ - ٢١٢٦٧٩٤ /٠٩٣
E-Mail : uem_financialsector@yahoo.com

جمهورية مصر العربية
الجهاز المركزى للمحاسبات
إدارة مراقبة حسابات المطاحن والمضارب
١٩ ش الجمهورية – عابدين – القاهرة

تقرير

الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة
لشركة مطاحن مصر العليا فى ٣١ مارس ٢٠٢٤

السادة /رئيس وأعضاء مجلس إدارة شركة مطاحن مصر العليا :

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة (١) لشركة مطاحن مصر العليا (ش.م. م) والخاضعة لأحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وتعديلاته بشأن الشركات المساهمة وشركات التوصية بالأسهم و الشركات ذات المسئولية المحدودة وشركات الشخص الواحد ولائحته التنفيذية وتعديلاتهم ، والمتمثلة في قائمة المركز المالي فى ٣١ مارس ٢٠٢٤كذا قوائم الدخل والدخل الشامل والتغير في حقوق المساهمين والتدفقات النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذات التاريخ وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخري.

والإدارة هي المسئولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المستقلة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة، وتنحصر مسئوليتنا في إبداء إستنتاج على القوائم الدورية في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود :

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً لمعيار المراجعة المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) "الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية للمنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها" ويشمل الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية عمل إستفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسئولين عن الأمور المالية والمحاسبية وتطبيق إجراءات تحليلية وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية ، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم إكتشافها في عملية مراجعة وعليه فنحن لا نبدى رأي مراجعة على هذه القوائم المالية.

أساس إبداء الاستنتاج المتحفظ:

تم تأثير قائمة الدخل بقيمة بعض الإيرادات والمصروفات التي تخص فترة المركز المالي تقديريا دون إجراء حصر فعلي لها أهمها على النحو التالي:-

- مبلغ نحو ٣٨,١٦٦مليون جنيه قيمة نصيب الفترة من مكافأة العاملين عن العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ و كذا قيمة التأمينات الاجتماعية الخاصة بها والبالغ قدرها ٥,٨٦٢ مليون جنيه والتي لا يتم صرفها إلا بعد العرض على الجمعية العامة العادية للشركة وموافقتها عليها ودون قرار يؤيد ذلك .

---

١) المعتمدة من مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٦) المنعقدة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢٩ .

- مبلغ نحو ٥٧,٤٠١مليون جنيه تقديريا قيمة ضريبة الدخل المستحقة عن الفترة دون إعداد إقرار ضريبي عن فترة المركز المالي للوقوف على صحة المبلغ من عدمه كما لم يتم تأثير قائمة الدخل بقيمة الضريبة المؤجلة عن الفترة وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) القوائم المالية الدورية ، ورقم (٢٤) والخاص بضرائب الدخل – فقرات (١٥ ، ١٦).
- مبلغ نحو ٦,٣٩٩مليون جنيه منها مبلغ نحو ٥,٩٥٠ مليون جنيه قيمة كهرباء التشغيل عن شهر مارس ٢٠٢٤ (تقديرياً) ونحو ١,٣ مليون جنيه (مزايا عينية – علاج عاملين) ونحو ٤٤٩ ألف جنيه عمولة مندوبى التسويق شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة عن شهر مارس ٢٠٢٤ (تقديريا).
- عدم إجراء التسويات اللازمة والخاصة بتسوية فرق عمولة تسويق القمح المحلى موسم ٢٠٢٣ نظرا لإعتماد صرفها من وزارة المالية على أساس مبلغ ١٥٥ جنية لطن القمح المخزن بالشون والهناجر والبناكر ،و ١٩٠ جنيه لطن القمح المخزن بالصوامع بدلا من ١٧٥ جنيه للطن في الحاله الأولى ، ٢١٠ للطن جنيه في الحاله الثانيه لكامل كمية القمح المحلى المسوقة موسم ٢٠٢٣ والبالغ قدرها نحو ٢٨٥ ألف طن وذلك بناءا على موافقة السيد الدكتور وزير التموين والتجارة الداخليه وذلك وفقا للخطاب الوارد للشركة بتاريخ ٢٠٢٤/٥/٢
- وجود بعض الدعاوي القضائية المرفوعة من الغير ضد الشركة بشأن استرداد أو إلغاء قرارات نزع ملكية أراضي بعض المطاحن والتي صدر بشأنها أحكام قضائية في غير صالح الشركة والتي تمثل مؤشر على اضمحلال قيمة تلك الأصول وفقا لمتطلبات معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) فقرة رقم (١٢) وبيان ذلك علي النحو التالي:-

- صدر حكم لصالح شركة وادى كوم أمبولإستصلاح الأراضى فى الدعوى رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم ارض مطحن كوم أمبو او سداد مبلغ ١٠٠مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه والمشتراه من الوحدة المحلية لمركز ومدينة كوم أمبو بمحافظة أسوان وقد ورد إنذار من شركة وادي كوم أمبو بتاريخ ٢٠٢٣/٣/١٣ لطلب تنفيذ الحكم رضائيا وأعقبه كتاب من الشركة مؤرخ في ٢٠٢٣/٨/٢٧ إلي السيد الدكتور/ وزير التموين والتجارة الداخلية بطلب وضع الآلية اللازمة لتنفيذ الحكم ، وقد كونت الشركة مخصص مطالبات لمقابلة ذلك بنحو ١٦ مليون جنيه.
- صدر قرار محافظ البحر الأحمر رقم ٨٧ لسنة ٢٠٠٨ بفسخ عقد تخصيص أرض مستودع القصير المحرر في ١٩٩١/١/١١ بمساحة ١٠ آلاف م٢ لتقاعس الشركة في إنشاء المطحن المخصصة الأرض لأجله ، وأقامت الشركة طعناً رقم ٦٥٩٨ لسنة ١٦ق. إداري قنا للطعن على القرار المشار إليه وتم رفض الدعوى في ٢٠١٨/٤/٢٦، وطعنت الشركة على الحكم برقم ٧٢٦٥٦ لسنة ٦٤ إدارياً عليا وتم رفض الطعن بتاريخ ٢٠٢١/١٠/٢٠ .
- صدر حكم بتاريخ ٢٠٢٢/٥/٢٦ في الدعوي رقم ٢٨٢لسنة ٢٠٠٩م.ك قنا المقامة من أحمد الراوي عامر ضد الشركة ، بتثبيت ملكيته لمساحة ١٨ س ٩ ط بحوض الرياح ٢٥ القطعة ٧ بمجمع السلندرات بقنا وإلزام الشركة بمبلغ ٦,٨٢٥ مليون جنيه تعويض عن الاستيلاء علي المساحة محل التداعي والبالغة نحو ١٣ س ١٢ ط ، ومبلغ ٣,٤٧١ مليون جنيه للخصوم المتداخلين هجوميا تعويضا عن الاستيلاء عن المساحة محل التداعي

بغير الطريق الذي رسمه القانون والبالغة مساحتها نحو ٢٣ س ، ٤ ط بإجمالي قدرها نحو ١٠,٢٩٦ مليون جنيه ، وتم عمل إستئناف من الشركة برقم ٨٩١ لسنة ٤١ س عالي قنا ما زال متداولا.

- صدر حكم قضائي (أول درجة) ضد الشركة في الدعوي القضائية رقم ٢٠٧ لسنة ٢٠١٧ مدني كلي – إسنا المقامة من السيد / مهدي عبد النبي وآخرين دعوي ريع مع تسليم أطيان التداعي مساحة ٦ قيراط ، ٢ سهم تقع داخل مطحن إسنا البالغ مساحتها الاجمالية نحو ٧٤٨٤ م٢ حكم فيها ضد الشركة بتاريخ ٢٠٢٢/٦/١٤ وتم عمل إستئناف قيد برقم ٦١٢ لسنة ٤١ ق ما زال متداولا.

- بلغ رصيد المخصصات (بخلاف الاهلاك) في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٥٦,٨٣٣ مليون جنيه مقابل نحو ٥٧,٣٨ مليون جنيه في ٢٠٢٣/٦/٣٠ وناري عدم كفايتها في ضوء ما يلي:-

بلغ رصيد مخصص الضرائب المتنازع عليها ضمن المخصصات في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٣١,٩٥٤ مليون جنيه بشركة مصر العليا ونحو ٧,١٣٣ بشركة وادى الملوك والصناعات الملحقة وتجدر الاشارة إلى وجود خلافات ضريبية مع مصلحة الضرائب المصرية بلغ ما أمكن حصره منها نحو ٢٠٩ مليون جنيه لتصبح نسبة المخصص نحو ١٥% منها وتتمثل أهم تلك الفروق في فروق فحص تخص ضريبة الدخل عن الأعوام من ٢٠١٣/٢٠١٢ حتى ٢٠٢١/٢٠٢٠ جاري فحصهم بمعرفة اللجان الداخلية ، ولجان الطعن ، ولم تحسم بعد.وذلك بشركة مصر العليا .

وبشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة مايلى:-

- تم الطعن وإعادة الفحص عن السنوات من ٢٠١٠/٢٠٠٩ وحتى ٢٠١٧/٢٠١٦والذي أسفر عن فروق قدرها نحو ٨,٣٣٣ مليون جنيه ، وجاري فحص الأعوام المالية من ٢٠١٨/٢٠١٧ حتى ٢٠٢٠/٢٠١٩ دون فحص السنوات التالية عليها .
- أخر فحص ضريبي لضريبة القيمة المضافة حتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ وجاري فحص السنوات التالية الفترة من ٢٠١٩/٧/١ حتى ٢٠٢٠/١١/٣٠ دون فحص الفترات التالية عليها .
- أخر فحص ضريبي لضريبة الدمغة حتى ٢٠٠٦/٧/٣١.وجارى فحص الفترة من أغسطس ٢٠٠٦ وحتى يونيو ٢٠١٦
- أخر فحص ضريبي لضريبة كسب العمل (المرتبات) حتى ٢٠٢٠/١٢/٣١ وتم الطعن عليه والذي تطالب فيه المصلحة بمبلغ نحو ١٦٩ ألف جنيه وتم تحويلها للجنة داخلية وجاري فحص الأعوام التالية عليها .
- بلغ رصيد مخصص المطالبات والمنازعات نحو ١٦ مليون جنيه في ٢٠٢٤/٣/٣١ مكون لمواجهة الالتزامات المحتملة نتيجة الدعاوي القضائية المقامة من شركة وادي كوم أمبو رقم ١١٨ لسنة ٢٠١٥ بشأن المطالبة بتسليم أرض مطحن كزم أمبو بأسوان أو سداد مبلغ ١٠٠ مليون جنيه والريع المقدر عليها بمبلغ ٣٢ مليون جنيه ومقام بشأنها عدة دعاوي قضائية متبادلة من وضد الشركة صدرت بشأنها أحكام لصالح الشركة وضد الشركة أيضا.

- بلغ رصيد مخصص القضايا في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١,٧٤٦ مليون جنيه ونري عدم كفايته في ضوء حجم المطالبات بقضايا على مستوي كافة قطاعات الشركة ووحداتها المختلفة.

الإستنتاج المتحفظ:

وفيما عدا تأثير الفقرات السابقة وفي ضوء فحصنا المحدود لم ينم إلى علمنا ما يجعلنا نعتقد أن القوائم المالية الدورية المرفقة لاتعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة عن المركز المالي لشركة مطاحن مصر العليا "شركة مساهمة مصرية " في ٣١ مارس٢٠٢٤ وعن أدائها المالي وتدفقاتها النقدية عن التسعة أشهر المنتهية في ذلك التاريخ طبقا لمعيار المحاسبة المصري رقم (٣٠) الخاص بإعداد القوائم المالية الدورية.

مع عدم إعتبار ذلك تحفظا نشير إلى:

- لم نواف بمحضر اجتماع مجلس إدارة الشركة (الجلسة الرابعة) التي انعقدت في بداية شهر أبريل ٢٠٢٤(جلسة إستثنائية)الأمر الذى لم نقف معه على ما عرض على المجلس من موضوعات والقرارات التي إتخذت بشانها.

نوصى بموافاتنا بمحضر اجتماع مجلس إدارة الشركة سالف الأشارة حتى يتسنى لنا إتخاذ اللازم بشأنه

- بلغ رصيد حساب الأصول الثابتة في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢٦٨,١٧١ مليون جنيه (بعد خصم مجمع الإهلاك البالغ قيمته نحو ٣٨٠,٤٠٥ مليون جنيه) وقد تم إثبات الأرصدة دفتريا كما تم حساب الاهلاك بنفس الأسس والقواعد المتبعة في العام السابق وبقيمة قدرها ٧٥% من قيمة إهلاك العام المالي السابق ٢٠٢٣/٢٠٢٢ وكذا إهلاك إضافات الفترة وقد تبين وجود بعض الآلات والمعدات العاطلة والغير مستغلة وأهمها خطوط طحن الأذرة الشامية ببعض مطاحن الشركة ، وكذا بعض وسائل النقل والانتقال المتوقفة عن العمل منذ عدة سنوات صدرت بشأن بعضها قرارات تكهين من مجلس إدارة الشركة دون التصرف فيها .
- وجود طاقات انتاجية عاطلة غير مستغلة بشركة وادى الملوك ومتوقفة طوال الفترة والعام الماضي منها وسائل النقل والانتقال و تتمثل في المقطورة رقم ع.ج ٣٥٨٢ موديل ٢٠٠٩ و تكلفتها الدفترية نحو ١٨٧ الف جنيه ، و كذلك السايلون (البامب) رقم س.ر ٢٦٦٧ موديل ٢٠١٤ و تكلفته الدفترية نحو ٧٠٠ الف جنيه .
- لم يتم حسم موقف تقنين بعض أراضي الشركة منها ما صدر بشأنه أحكام قضائية نهائية دون تنفيذ حتى تاريخه) وبيان ذلك على النحو التالي :-

- عدم تحرير عقد بيع لمساحة ١٧٦,٥٣ متر من محافظة القاهرة تمثل جزء من مساحة أرض مستودع غمرة (زوائد تنظيم بالمستودع) رغم صدور حكم قضائي لصالح الشركة بجلسة ٢٠١٥/٥/١٢بتحرير عقد بيع لتلك المساحة.
- الدعوي رقم ٢٠١٥/٥١ م . ك حكومة سوهاج المرفوعة من أحمد خيري متداخل معه ميلاد نعيم توفيق بأنه يملك ١ س ١ ط بحوض أحمد باشا راشد بأرض المزلاوي وحكم فيها بالرفض وتم الاستئناف برقم ٣٤٦/٣٤٥ لسنة ٩٥ وقضي فيها بالرفض والتأييد وتم الطعن بالنقض برقم ٣٢١٠/٢٨١٢ لسنة ٩٢ ولم يحدد لها جلسة حتى تاريخه

- الطعن رقم ٧٥/١٧١٦٢ نقض مدني مقام من الشركة ضد محمد صلاح محمد وآخرون بشأن الطعن على الحكم ٥٣٥ لسنة ٨ س . ع شمال القاهرة في ٢٠٠٩/٩/٢١ بعدم نفاذ عقد بيع العقار بعين شمس ولم تحدد له جلسة حتى تاريخه .

- عدم الانتهاء من تقنيين ونقل ملكية بعض الأراضي والعقارات المملوكة للشركة أو آلت إليها بموجب قرارات سياديه ومنها:-

- أرض صومعة قنا بمساحة ١٢س ١٢ ط ٨ ف لعدم صدور قرار للشركة بتخصيص الأرض من السيد / محافظ قنا .
- أرض مطحن ناصر والمخبز الآلي بنجع حمادي بمساحة ١٠٩٠٠م٢ لوجود نزاع على الملكية بين كل من مجلس مدينة نجع حمادي ، والهيئة العامة للإصلاح الزراعي ومصلحة الأموال المستردة .
- أرض عمارة دار السلام بمحافظة القاهرة بمساحة ١٠٨م٢ والتي آلت إلى الشركة عام ١٩٩٩ من بعض العملاء المتعثرين في سداد مستحقات الشركة.
- أراضي آلت للشركة من التأميم مثل مطاحن (طما – الجيار – الساحل بطهطا –عبد الآخر – النظامي والمنشاة – الاتحاد بالأقصر – إسنا – هو بنجع حمادي - فرشوط) .
- أراضي منزوع ملكيتها وهي(شونة طهطا- مجمع أولاد نصير- شونة مطحن جرجا- مجمع مطاحن قنا).
- عدد (١) شقة بحدائق القبة بالقاهرة بعمارات الشركة السعودية المصرية للإسكان والتعمير والتي تنازلت عنها شركة مصر للألبان لصالح شركة مطاحن مصر العليا بموجب عقد تنازل ثلاثي الأطراف مؤرخ في ٢٠٠٩/١٠/١٨ وعدد (٢) شقة بالإسكندرية رغم صدور حكم في الدعوي رقم ١٠٦٣ لسنة ٧٠ ق إستئناف بجلسة ٢٠١٤/٧/٢٠ بصحة ونفاذ عقد بيع شقتي الإسكندرية.
- عدم تسجيل عدد ٣ شقق بالمعمورة والعجمي بمحافظة الإسكندرية ملك شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة مشتراه من شركة المعمورة للتنمية السياحية، جمعية ٦أكتوبر بشاطئ النخيل منذ عام ٢٠٠٩ بتكلفة دفترية بلغت قيمتها نحو ٩٩٨ ألف جنيه وقد سبق رد الشركة على تقاريرنا السابقة بأنه يصعب تسجيل تلك الشقق نظر لوجود مشكلات بين الاصلاح الزراعي والجهة البائعة.

- بلغ رصيد حساب التكوين الاستثماري في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١٠٢,٨٣٥ مليون جنيه متضمنا ما يلي:-

- نحو ٣٥,٩٠٤ مليون جنيه قيمة المنصرف على إنشاء وتجهيز برج جرجا السكني والتجاري منها نحو ٣٢,٣٢٦ مليون جنيه قيمة إجمالي الأعمال المنفذه بمعرفة شركة الرجاء للمقاولات العمومية والتوريدات حتي آخر مستخلص جاري رقم (١٩) بتاريخ ٢٠٢٣/٦/١٧بنسبة نحو ٩١% من القيمة الإجمالية للتعاقد والبالغ قدرها نحو ٣٥,٨٣٩ مليون جنيه والباقي تمثل قيمة أعمال الحماية المدنية وأتعاب الإستشاري وم .آخري ودون الانتهاء من تنفيذ الأعمال الإنشائية وإستخراج التصاريح اللازمة للإجراءات الإدارية والتجارية على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات.

- نحو ٣٣,٦٥٢ مليون جنيه يمثل قيمة تخصيص قطعة أرض رقم (٦٣٨ ـ ٦٣٩ ـ ٦٤٠) بمساحة ٨ فدان لصالح الشركة بمنطقة مخازن المنطقة الصناعية بمدينة طيبة الجديدة بالأقصر لإقامة صومعة معدنية لتخزين الغلال سعة ٣٠ ألف طن ومطحن قدرة ٣٠٠طن/يوم لإنتاج دقيق تمويني وإنشاء مباني إدارية وورشه خاصة بالصيانة ومخازن و تم استلامها من قبل الشركة بتاريخ ٢٠١٧/٦/١٤ وقد قامت الشركة بطرح مناقصة عامة برقم (١٠) لسنة ٢٠٢٣/٢٠٢٢ لتنفيذ المرحلة الأولي لتسوية الأرض والأعمال المطلوبة لإنشاء الأسوار والبوابات وتم ترسيتها لشركة العربي للأستثمار العقاري وتسليمه الموقع والبدء في تنفيذ المرحلة الأولي بقيمة قدرها ٢٦,٢٠ مليون جنيه والذى قام بتنفيذ نحو ٥٣,٨% دون البدء فى تنفيذ المشروعات المخصصه من أجلها الارض .
- نحو ١٠,٥٨٤ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز مدينة أخميم الجديدة لتخصيص قطعة أرض مساحتها نحو ٢٠ ألف متر مربع لإنشاء مقر بديل لقطاع الحركة والنقل بسوهاج والتي تم إستلامها بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٢٢ وتحرير العقد بتاريخ ٢٠٢٢/٨/٣٠وعلى الرغم من مرور أكثر من عام على سداد كامل القيمة وإستلام الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال بها.
- نحو ٣٠,٣١٠ ألف جنيه ما تم صرفه بشأن تخصيص مساحة ٩٨٩٤ م٢ تقريبا بناحية مدينة نقادة الجديدة للشركة من قبل السيد اللواء/ محافظ قنا وذلك لغرض إنشاء مستودع للدقيق بسعر المتر بمبلغ ٩٠٠ جنيه وقد اعترضت الشركة على السعر وتم إقامة دعوي قضائية أمام محكمة القضاء الإداري بقنا بموجب الطعن رقم ١٧٧٦ لسنة ٣٠ ق إداري ومحاله لمكتب الخبراء .

- نحو ١٨ ألف جنيه تحت مسمى ارض مستودع رأس غارب تتعلق بزوائد مستودع راس غارب منذ عدة سنوات الا انه حتى تاريخ إنتهاء المراجعة لم تصل الشركة الى اتفاق مع السيد/محافظ البحر الأحمر بهذا الشأن.

- ظهر رصيد حساب الإنفاق الاستثماري فى ٢٠٢٤/٣/٣١ بمبلغ نحو ١٠,٨٣٢ مليون جنيه متضمنا مبلغ نحو ٨,٠٤٧ مليون جنيه قيمة المسدد لجهاز تنمية مدينة أسوان الجديدة قيمة ٢٥% من إجمالي ثمن الأرض المخصصة للشركة بمدينة توشكي الجديدة ومساحتها نحو ٢٠٠٦ فدان وإجمالي قيمتها نحو ٣٠,٢١٤ مليون جنيه على ان يتم تأجيرها للسيد الأستاذ/ محمد بن ضحيان بن عبدالعزيز – عضو مجلس إدارة الشركة السابق (سعودي الجنسية) ومساهم بنسبة نحو ٢٠% من راس مال الشركة بناء على رغبته طبقاً لموافقة مجلس الإدارة في ٢٠٢٢/١٢/٢٧ على ان تكون مدة التأجير عشرون عام ويقوم بسداد قيمة الأرض بالكامل خصما من القيمة الايجارية المحددة كما عقد مجلس إدارة الشركة (جلسه استثنائية) بتاريخ ٢٠٢٣/٢/١٣ للموافقة على طلب شراء وتأجير ثلاثة الاف فدان أخرى للسيد/ محمد بن ضحيان بن عبد العزيز عضو مجلس إدارة الشركة (السابق) بناء على رغبته أيضا وتجدر الإشارة إلى ما يلي:-
  - تم اتخاذ الإجراءات التنفيذية الواجبة للشراء وطلب تخصيص المقنن المائي دون إتخاذ أي إجراء نحو دعوة الجمعية العامة غير العادية للشركة للنظر في تعديل النظام الأساسي مادة رقم (٣) غرض

الشركة وإضافة نشاط إستصلاح واستزراع الأراضي إلى أغراض عمل الشركة حيث أنه ليس من ضمن أغراض عمل الشركة.

- عدم إجراء أي دراسات جدوى فنية أو اقتصادية أو مالية أو قانونية مسبقة قبل الشراء وكذا عدم توافر خبرات أوكوادر فنية متخصصة بالشركة بنشاط استصلاح واستزراع الأراضي.
- مخالفة أحكام القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ مواد أرقام ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ .

وكذا أحكام المادة رقم (٢٣٥) من اللائحة التنفيذية لذات القانون الصادرة بقرار وزير شئون الاستثمار ، والتعاون الدولي برقم ٩٦ لسنة ١٩٨٢".

وكذا أحكام المادة رقم (٧) من اللائحة المالية للشركة التي حظرت علي عضو مجلس إدارة الشركة أي تعاملات معها.

- تم إستلام الأرض في يناير ٢٠٢٣ والبدء في إحتساب فترة الإستصلاح (السماح) والتي هي مدة تنفيذ المشروع وقدرها ثلاث سنوات وإلا يتم سحب الأرض إلا أنه لم يتم البدء في تنفيذ أي أعمال حتى تاريخه .
- تخلف الشركة عن سداد الأقساط المستحقة عليها (عدد٢ قسط) قيمة القسط ٣,٦٩٥ نحو مليون جنية بخلاف الفوائد والمصاريف الأدارية المستحقة الاول يستحق بتاريخ ٢٠٢٣/٨/٦ بعد ستة أشهر من سداد الدفعة المقدمة ، القسط الثانى يستحق في ٢٠٢٤/٢/٦ طبقا لشروط التخصيص بإجمالى قدره ٧,٣٩ نحو مليون جنيه بخلاف الفوائد والمصاريف الأدارية وخلافه.

- بلغ رصيد حساب المخزون في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٢٩٣,٧٥٣ مليون جنيه وقد تم إثبات أرصدته دفتريا كما تم تقييمه بمعرفة الشركة طبقا للأسس المتبعة في العام السابق وقد تبين بشأنه ما يلي:-
  - مازال المخزون يتضمن بعض أصناف قطع الغيار الراكدة بلغ ما أمكن حصره منها نحو ١,٤٨٦ألف جنيه وذلك بالمخالفة لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢) المخزون فقرة رقم (٢٨).
- بلغت كمية الأقماح (المحلية – المستوردة) فى ٢٠٢٤/٣/٣١ بشركة مطاحن مصر العليا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية المخزنة بالصوامع المعدنية و الشون والبناكر بقطاعات الشركة المختلفة نحو ١٢٨١٨ طن قمح مستورد قيمتها نحو ١٢٩ مليون جنيه طبقا لما ورد بالايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/٣/٣١ وكمية نحو ٤١٠٧ طن قمح ملك الشركة طرف شركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة وقيمتها نحو ٧٨,٢٧٣ مليون جنيه تم اثبات أرصدتهم دفتريا في ٢٠٢٤/٣/٣١ ودون إجراء المطابقات اللازمة للتحقق من صحة تلك الأرصدة.
- بلغ رصيد حسابات العملاء وأوراق القبض في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١٥٢,٦٤١ مليون جنيه (بعد خصم المخصص البالغ قيمتة نحو ٢١,٤٥٤ مليون جنيه) ودائنا شاذا بمبلغ نحو ٥٨,٧٨مليون جنيه على (غير طبيعة الحساب المذكور) وقد تضمنت حسابات العملاء بعض الأرصدة المدينة والمتوقفة منذ عدة سنوات مرفوع بشأنها قضايا صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لم تنفذ قيمتها نحو ١,٢١٣ مليون جنيه مكون عنها مجمع إضمحلال لبعض عملاء تسويق الدقيق الفاخر ٧٢% بنحو ١,١٨٤ مليون جنيه .

- عدم إجراء أي مطابقات مع أصحاب الأرصدة المدينة والدائنة من العملاء والموردين خاصة الهيئة العامة للسلع التموينية البالغ أرصدتها بحسابات العملاء والموردين بالقوائم المالية للشركة في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ١٠,٢٣٧ مليون جنيه مدينا ، ٢٩٣,٠٩١ مليون جنيه داننا ، كما لم يتم حسم الخلافات والتحفظات التي سبق إثباتها في المطابقات السابقة وآخرها بتاريخ ٢٠٢٤/٢/٢٧ (عن معاملات الفترة من ٢٠٢٣/١٠/١ حتى ٢٠٢٣/١٢/٣١).

وبشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة مايلى:-

- إستمرارشركة وادى الملوك والصناعات الملحقةفي الاعتماد على جانب من موظفيها كمندوبي بيع في تسويق وبيع و تحصيل قيمة مبيعاتها و منتجاتها ، حيث يتم اصدار بعض فواتير المبيعات بأسماء بعض موظفي الشركة (المندوبين) كل فيما يخصه ، و بعض فواتير المبيعات باسماء عملاء بعض المندوبين المشار اليهم ، و تمثل قيمة المبيعات لهؤلاء المندوبين نحو ٢٩٢,٥٨٦ مليون جنيه بنسبة نحو ٢٨٪ من قيمة مبيعات الدقيق و السميد بالشركة خلال الفترة و البالغة نحو ١٠٤٩ مليون جنيه وذلك بحسابات العملاء فقط كما تبين تصاعد مديونياتهم عن ارصدة اول المدة و بيان ذلك والبالغ إجماليها في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٤٨,٨٩٣ مليون جنيه مقابل نحو ٣٣,٦٠٢ مليون جنيه رصيد اول المدة في ٢٠٢٣/٧/١.

هذا وقد اقتصرت الضمانات المقدمة من مندوبين البيع على شيكات وايصالات امانة (ضمانات ورقية) الاولي بمبلغ ١١،٦٣٥ مليون جنيه والثاني بمبلغ ٥٣،٥٥٠ مليون جنيه باجمالي قدره ٦٥،١٨٥ مليون جنيه ونرى عدم كفاياتها .

- تضمنت حسابات العملاء مبلغ نحو ٨,٨٢٦ مليون جنيه قيمة مديونية مستحقة طرف كلا من الحسن عبود مصطفى و مصطفى عبود مصطفى (مندوبى البيع بالشركة) والمتوقفين عن تسويق وبيع منتجات الشركة منذ عام ٢٠١٨ ، دون سداد المديونيات المستحقة طرفهم للشركة ومقام بشأنها دعاوى قضائية ما زالت متداولة.
- تضمنت عملاء شركة وادى الملوك والصناعات الملحقة مبلغ نحو ١,٣٢٣ مليون جنيه مديونية مستحقة ومتوقفة منذ عدة سنوات طرف بعض عملاء الادارة الذين توقفواعن سداد مستحقات الشركة .

وتجدر الأشارة إلى صدور قرار مجلس الأدارة رقم ٢٠٢٤/٢/١٠ بالموافقة على تسوية مديونية أحدهم (العميل/ شعراوى محمد عبد الرحمن) بعد سداد ٢٠٠ الف جنية والباقى أقساط شهرية بواقع ٢٥ ألف جنية للقسط على ان يتم تسليمة ماكينة التعبئة الخاصة به والموجودة طرف الشركة.

- بلغ رصيد حساب أوراق القبض ضمن حساب العملاء واوراق القبض في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٦٧,٠٥٣ مليون جنية قيمة شيكات مقدمة من بعض العملاء ومندوبي البيع ذات تاريخ لاحق لتاريخ المركز المالي لشركة وادى الملوك والصناعات الملحقة عدا عدد تسعة شيكات ذات تاريخ سابق لتاريخ القوائم المالية قيمتها نحو ١٣,٣٣٠مليون جنيه .

وجدير بالذكر أنه تم إرسال تلك الشيكات للبنوك الخاصة بها وتحصيلها خلال شهرابريل ٢٠٢٤ .

- بلغ رصيد حساب إيرادات مستحقة التحصيل ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٦,٢٦٥ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو١,٤٦٣ مليون جنيه متضمناً ما يلي :-

- نحو ١,٤٩٤ مليون جنيه قيمة الإيجارات المتأخرة طرف مستأجري المحلات التجارية والشقق السكنية بالمول التجاري بالغردقة ، ومقام بشأن بعضها دعاوى قضائية صدر بشأن بعضها أحكام قضائية نهائية لصالح الشركة لم تنفذ والبعض الأخر ترك العين المؤجره.
- نحو ٤٠٦ ألف جنيه قيمة مديونية طرف عنتر عطيفى السيد مكون عنها مجمع اضمحلال بالكامل والناتجة عن إعادة جدولة القيمة الإيجارية المستحقة عن تأجير قطعة ارض فضاء بجوار مطحن الاتحاد بالأقصر وحصول الشركة على شيكات بنكية بقيمة الأقساط دون الالتزام بالسداد ، وقامت الشركة برفع عدة جنح ضده حكم فيها بالحبس ، و قد سبق صدور حكم لصالح الشركة بتاريخ ٢٠٢٠/٧/٢٧ فى الدعوى رقم ٦٥٨ لسنة ٢٠١٩ مدنى كلى اهالى المقامة ضده بفسخ العقد وإخلاء العين و إلزامه بسداد مبلغ ١,٢٥٤ مليون جنيه وحتى تاريخه لم يتم تنفيذ الأحكام الصادرة لصالح الشركة .
- نحو ٨٦٠ ألف جنيه قيمة متأخرات طرف بعض مستأجري وحدات الاستثمار العقاري الأخري بالشركة.

- بلغ رصيد الحسابات المدينة الأخري في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٤٦,٤٥٦ مليون جنيه بعد خصم المخصص البالغ نحو ١٢,٨٤٦مليون جنيه منها نحو ٤٤,٢ مليون جنيه تأمينات لدي الغير متضمنه بخلاف ذلك ما يلي:-

- نحو ٦,٤٩٤ مليون جنيه تحت مسمي أمر إداري منطقة طهطا قيمة عجز في الاقماح المستوردة التي تم الإستيلاء علها من بعض العاملين بمطحن طهطا ملك الهيئة العامة للسلع التموينية وإرتكاب عدة جرائم منها الإستيلاء على المال العام ، التزوير في محررات رسميه ،العش والتدليس طبقاً لما أسفرت عنها اعمال اللجنة المشكلة بالشركة والبلاغ المقدم لمباحث الأموال العامة لجنوب الصعيد وتم تحويلها إلى محكمة شمال سوهاج بموجب الدعوي بموجب الدعوي الجنائية رقم٦٤٥٠ لسنة ٢٠٢٣ جنايات مركز طهطا حكم فيها بجلسة ٢٠٢٤/٤/١٧ بالسجن المؤبد للمتهمين الثلاثة وسداد قيمة الأقماح المختلسة وغرامة مساوية لذلك المبلغ والعزل من الوظيفة وقبول الدعوى المدنية وإستأنف المتهمان الحكم برقم مستأنف١٦٤ لسنة ٢٤ من محبسهم فى ٢٠٢٤/٤/٢٣ دون إقامة الدعاوى المدنية اللازمة ضدهم .
- نحو ٤,٢٥٤ مليون جنيه باسم / خالد صفوت عبد الحميد ، ومحمد عبد المحسن الضوي أمناء مستودع بالشركة بمنطقة جرجا ، تمثل قيمة الباقي من الغرامة الموقعة عليهما من الهيئة العامة للسلع التموينية نتيجة إستيلائهم على كميات من الدقيق المخصص لصالح مخابز جرجا البلدية وتحفظت الشركة بالمطابقة مع الهيئة بأحقيتها في رد مبلغ الغرامة لعدم مسئوليتها عن هذه الغرامة ومكون عنهما مخصص بكامل القيمة وتجدر الاشارة الى قيام المذكورين بإقامة دعاوى قضائية ضد الشركة ارقام ٣١٥ ، ٣٥٣ ع . ك سوهاج صدرت احكام ببراءة ذمتهم من المبالغ المشار اليها قامت الشركة بالطعن عليها بالاستئنافين رقمى ٣٣٧ ، ٤١٤ لسنة ١٩٩٨ س .ع سوهاج قضى برفضهما الاولى بجلسة ٢٠٢٤/١/٢٨ ، والثانية بجلسة ٢٠٢٤/٣/٣ .
- نحو ٦٦٢,٧ ألف جنيه مديونية مستحقة طرف احمد محمد احمد قيمة التصرف فى كمية من الاقماح حوالي ١١٨,١٥طن يوم ٢٠١٩/٧/٢٣ والوارد بها مطالبة من مديرية التموين والتجارة الداخلية بتاريخ ٢٠٢٠/٨/٧ وتم إقامة الدعوى القضائية رقم ١٣٨٧٥ لسنة ٢٠١٩ جنايات سوهاج بتهمة الاختلاس والاستيلاء على المال

العام وحكم فيها بالبراءة ورفض الدعوى المدنية بجلسة ٢٠٢٢/١/١٧ وتم الطعن بالنقض بالدعوى رقم ١٦٢٨٨ لسنة ٩٢ نقض محدد لنظرها جلسة ٢٠٢٤/٤/٢٧ بإلغاء الحكم المطعون فية ومعاقبته بالسجن المشدد ثلاث سنوات وغرامة برد مبلغ نحو ٥٢٦ ألف جنيه والتعويض المدنى المؤقت ومكون عنها مجمع اضمحلال بنحو ٦٥٧ ألف جنيه.

- نحو ٧٦٠ ألف جنيه أرصدة مدينة متوقفة منذ عدة سنوات دون حركة عليها مرفوع بشأنها قضايا لم تحسم بعد.

وبشركة وادى الملوك للطحن والصناعات الملحقة مايلى:-

- نحو ٦٧٥,٧ ألف جنيه قيمة عجز خزينة المقبوضات باسم أمين الخزينة السابق/ صابر عبد الفتاح في ٢٠٠٧/١/٢٨ ومرفوع بشأنها الدعوى رقم ٤٣٨ لسنة ٢٠٠٩ م. تعويضات الحيزه وصدر حكم لصالح الشركة في ٢٠١٧/٢/٢٣ بإلزام المذكور بالتعويض بمبلغ مليون جنيه وقام المدعى عليه باستئناف الحكم برقم ٤٥٤٩ لسنة ١٣٤ ق الدائرة ١٠٨ تعويضات إستئناف شمال الجيزة وتم الحكم في الاستئناف بجلسة ٢٠١٧/١١/٢٧ بسقوط الخصومة ، وتم الطعن بالنقض من قبل الشركة برقم ١٦٥٤ لسنة ٨٨ ق نقض بتاريخ ٢٠١٨/١١/١٧ ولم تحدد له جلسة حتى تاريخه .
- نحو ١١٦٢٢ جنيه باسم / وائل عبد العزيز عبد الوهاب سيد (سائق ترك الخدمة بالشركة) قامت الشركة برفع دعوى برقم١٤٦٦ لسنة ٢٠١٧ جنح الساحل (إيصال أمانة بمبلغ ٢٠٠ ألف جنيه) وتم الحكم فيها غيابي بجلسة ٢٠١٧/١١/١٦ بالحبس سنة، وكفالة ثلاثة ألاف جنيه ولم يتم التنفيذ حتى تاريخه.

- بلغ رصيد حساب النقدية بالبنوك والصندوق في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٣٥٠,٦٨٦ مليون جنيه وقد تبين بشأنها ما يلي:-

- وجود بعض الحسابات الجارية طرف بعض البنوك (عدد خمسة حسابات) ليس عليها حركة بالإضافة أو السحب منذ عدة سنوات وبدون أي عائد عنها وبلغت أرصدتها في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٨٩٨ ألف جنيه مما أضاع على الشركة إمكانية الاستفادة من تلك السيولة فى أعمالها .
- عدم إدارج بعض الحسابات الجارية للشركة لدي بعض البنوك بدفاتر الشركة أو تأثير رصيد البنوك الظاهر بقوائمها المالية حيث تبين وجود حساب باسم الشركة ببنك مصر فرع سوهاج والبنك الأهلي فرع الفتح بسوهاج برصيد فعلى (كشف الحساب) قدرها نحو ١,١١٨ مليون جنيه ، صفر جنيه على الترتيب خاصة بمستحقات موردي الأقماح المحلية .
- حصول الشركة على قرض قصير الأجل لمدة عام واحد فقط من البنك المصرى لتنمية الصادرات فرع أسيوط بمبلغ ١٨ مليون جنية إعتبارا من ٢٠٢٤/٢/٢٠ وينتهى فى ٢٠٢٥/٢/٢٠ ويسدد على أقساط شهرية بواقع ١,٥ مليون جنيه وفائدة مدينه شهريا على أساس معدل فائدة ١١,٣% سنويا وذلك بضمان ودائع لأجل بمبلغ ٢٠ مليون جنيه بسعر فائدة ١٦% سنويا وذلك طبقا لما ورد بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية فى ٢٠٢٤/٣/٣١ إيضاح رقم (١٦).

كما تجدر الأشارة إلى إظهار هذا القرض ضمن الألتزامات غير المتداولة-- قروض طويلة الأجل بقائمة المركز المالى فى ٢٠٢٤/٣/٣١ على خلاف ماورد بمعايير المحاسب المصرية معيار رقم (١) عرض القوائم المالية فقرات من ٦٩ وحتى ٧٦. وإظهارة ضمن الألتزامات المتداولة -قروض قصيرة الأجل .

- بلغ رصيد الإحتياطيات في ٢٠٢٤/٣/٣١ نحو ٣٨٤,٨٦٣ مليون جنيه بنسبة ٥٥٠% من رأس مال الشركة المدفوع قدرها البالغ ٧٠ مليون جنيه.
- تضمنت الحسابات الدائنة الأخرى مبلغ نحو ٧٤٦ ألف جنيه يمثل العديد من الشيكات التي أصدرتها الشركة ولم يقم المستفيدون بصرفها من البنك يرجع بعضها إلى عام ٢٠٠٧ وقامت الشركة بإدراجها بحساب الأرصدة الدائنة دون تسويتها على حساباتها المختصة.
- بلغ صافي الربح المحقق خلال الفترة نحو ١٩٧,٧١٤ مليون جنيه " بعد خصم الضريبة " بزيادة بلغت نحو ٦٢,٧٥ مليون جنيه عن الفترة المماثلة من العام السابق البالغة نحو ١٣٤,٩٦٤ مليون جنيه وبنسبة تطور قدرها نحو ١٤٦% وقد ساهمت الايرادات العرضية (الغير متعلقة بنشاط الشركة الرئيسي) والمتمثلة في (إيرادات إستثمارات مالية ، إيرادات وأرباح أخري ، إيرادات تمويلية) بنحو ٨٩,٦٠٣ مليون جنيه وبنسبة نحو ٤٩% من الربح المحقق قبل الضريبة والبالغ نحو٢٥٥,١١٥مليون جنيه .
- عدم وجود نظام تكاليف معتمد بالشركة من مجلس الإدارة يوضح عناصرها وأسس تبويبها وأسس توزيع المصروفات والإيرادات الغير مباشرة على أنشطة الشركة المختلفة دون الإفصاح عن ذلك بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية حيث تمسك الشركة نظام تكاليف غير معتمد.
- في ضوء التحول الرقمي للمنظومة الالكترونية على مستوي الدولة لم تقم الشركة بإعداد نظام ربط إلكتروني لقطاعات الشركة بمناطقها المختلفة وعدم وضع برنامج محاسبي إلكتروني (سيستم) للتحول من النظام اليدوي إلي النظام الآلي والأمر الذي يؤدي إلي إضاعة الوقت والجهد وعدم مواكبة أهداف الدولة للتحول إلي مصر الرقمية.
- لم تتضمن الايضاحات المتممة للقوائم المالية للشركة بعض متطلبات الافصاح بالمخالفة لمعايير المحاسبة المصرية أرقام (١) الخاص بالإفصاح ومعيار رقم (١٠) الخاص بالأصول الثابتة ومعيار رقم (٧) فقرة (١٧) الخاص بالاحداث التي تقع بعد الفترة المالية وتتمثل أهمها فيما يلي:
  - كافة الاصول المتوقفة وكذا المعطلة جزئيا.
  - حصر وتحديد قيمة المخزون الراكد بالشركة.
  - الافصاح عن أرصدة العميل الرئيسي للشركة وهو الهيئة العامة للسلع التموينية عن تعاملاتها مع الشركة
  - تحليل الحسابات الجارية والودائع طرف البنوك المختلفة.
  - بيان الكميات المطحونة خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - بيان بكميات وقيمة المبيعات خلال الفترة والفترة المماثلة.
  - أهم القضايا المتداولة بين الشركة والغير خاصة الدعاوي القضائية المتبادلة مع شركة وادي كوم أمبو والتي خسرتها الشركة والمطالبه بسداد مبلغ نحو ١٠٠ مليون جنيه قيمة أرض مطحن كوم أمبو والريع المقدر عنها بنحو ٣٢ مليون جنيه .

- فروق فحص ضريبة الدخل عن الاعوام من ٢٠٠٩/٢٠١٠ حتى ٢٠١٦/٢٠١٧ البالغ قيمتها نحو ٢٠٩ مليون جنيه ضمن الموقف الضريبي للشركة.
- تاريخ وسلطة اعتماد القوائم المالية من مجلس إدارة الشركة طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٧) فقرة (١٧)
- الإفصاح عن آثار تطبيق قرار وزيرة الاستثمار رقم ٦٩ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية الصادرة لتلك التعديلات طبقا لمتطلبات الفقرتان (٣٠ ، ٣١) من معيار المحاسبة المصري رقم (٥) والخاص بالسياسات المحاسبية والتغييرات في التقديرات المحاسبية والاخطاء.

- عدم تعديل المادة السابعة من النظام الأساسي للشركة بشأن هيكل المساهمين حيث تضمنت مساهمة إتحاد العاملين المساهمين في رأس مال الشركة تبلغ نحو ١٠٣٢١٦٤ سهم قيمتهم الأسمية ١٠٣٢١٦٤١٠ جنيه بنسبة ١٤,٧٤٥% من رأس مال الشركة في حين أن مساهمة الاتحاد المذكور في رأسمال الشركة وفقا لأخر هيكل رأس مال للشركة والوارد من شركة مصر للمقاصة والايداع والقيد بتاريخ ٢٠٢٤/٣/٣١ يبلغ نحو ١٣٨٦٩٤٧ سهم بقيمة إسمية قدرها ١٣٨٦٩٤٧٠ جنيه بنسبة ١٩,٨١٤% من رأس مال الشركة.
- عدم إستيفاء إشتراطات الحماية المدنية ومكافحة الحريق ببعض الوحدات التابعة للشركة وذلك طبقا لتقارير المعاينة الواردة من إدارات الحماية المدنية بمديريات أمن سوهاج ، قنا ، الأقصر.

تحريراً في : ٢٠٢٤/٦/٥

وكلاء الوزارة
نواب أول مدير الإدارة

(محاسب/ عصام زكريا محمد)

(محاسب/ محمد فاروق عواد)